

Distr.: General
21 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش بشأن الحكم الرشيد في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 9/45 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، في دورته الخمسين، حلقة نقاش بشأن الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها، بغية مناقشة أنجع السبل الكفيلة باستخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض التصدي للتحديات المطروحة وضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لحلقة النقاش التي عقدت في 22 حزيران/يونيه 2022.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 9/45 إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، في دورته الخمسين، حلقة نقاش بشأن الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها، بغية مناقشة أنجع السبل الكفيلة باستخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض التصدي للتحديات وضمان الأعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويطلب المجلس إلى المفوض السامي، في القرار نفسه، أن يعد تقريراً عن نتائج حلقة النقاش في شكل موجز، وأن يقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين.
- 2- وكان الهدف من حلقة النقاش هو تحديد الممارسات الجيدة من أجل استخدام التكنولوجيات الجديدة في سياق جائحة كوفيد-19 استخداماً فعالاً لأعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التصدي للمخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن التوصية بالتدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس حقوق الإنسان وغيره من الهيئات الحكومية الدولية أو المنظمات الدولية لدعم التعاون الدولي واستخدام التكنولوجيات الجديدة استخداماً فعالاً، ولمواجهة التحديات المتعلقة باستخدامها.
- 3- وضم المشاركون في حلقة النقاش، المديرية العامة للمنظمة الدولية لقانون التنمية، السيدة جان بيغل؛ وعضو اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان ومقرر التقرير المتعلق بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان، بوم سوك بايك؛ ورئيس منطقة لوس ريوس في المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي، سيباستيان سمارت لارين؛ ومديرة البرامج وكبيرة الموظفين القانونيين في المنظمة الدولية لحماية الخصوصية، إيليا سيانيتيتسا.
- 4- واستهلت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حلقة النقاش ببيان افتتاحي. وأعقب العروض التي قدمها المتحدثون مناقشات تحاورية شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وردّ المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة والتعليقات التي قدّمها الحضور وأدلو بملاحظات ختامية. وأدلى المشاركون في حلقة النقاش بملاحظات ختامية بعد حلقة النقاش. واختتم الرئيس الاجتماع.
- 5- وتم بث حلقة النقاش على شبكة الإنترنت وتسجيلها⁽¹⁾.

ثانياً- افتتاح حلقة النقاش

- 6- عقدت حلقة النقاش في 22 حزيران/يونيه 2022 وافتتح رئيس مجلس حقوق الإنسان، فيديريكو فيليغاس، حلقة النقاش.
- 7- وقالت نائبة المفوضة السامية في ملاحظاتها الافتتاحية، إن جائحة كوفيد-19 قد فاقمت الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر رسوخاً، وغيّرت الحياة من نواح هامة، مما عرض للخطر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الاستجابة العالمية للجائحة اعتماداً شديداً على التكنولوجيات والابتكارات، التي كانت ضرورية للحد من تأثير الجائحة، وللحفاظ على سير الخدمات وإبقاء الناس على علم بما يجري ومشاركتهم في الحياة العامة. وسلطت نائبة المفوضة السامية الضوء أيضاً على عدد من التحديات التي تفرضها التكنولوجيا، وهي الدور المتسارع لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة؛ والفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها.

(1) انظر <https://media.un.org/en/asset/k1m/k1mw5cx0nm>

وأشارت إلى أن تدابير الطوارئ التي اتخذتها الدولة تجاوزت في بعض الأحيان ما هو ضروري ومتناسب لحماية الصحة العامة، وقيدت الحيز المدني، ومنعت التجمع السلمي والتعبير، وهددت الأصوات المعارضة، بطرق منها المراقبة الرقمية. وأظهرت أزمة كوفيد-19 حماية ضعيفة أو معدومة للخصوصية المرتبطة بالبيانات الشخصية، حيث تم جمع هذه البيانات على نطاق واسع دون تعويض ودون موافقة حقيقية من المستخدم. وفي بعض الحالات، استخدمت البيانات المجمعة في التحقيقات الجنائية. وعلاوة على ذلك، أثارت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي العديد من الشواغل. وفي هذا الصدد، طرحت مسألة استحداث نظم مراقبة خفية، مثل استخدام تكنولوجيا التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم لرصد الامتثال لتدابير الحجر الصحي، شواغل إزاء إمكانية استخدام تكنولوجيا التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم لتحديد سمات مجموعات معينة على أساس الأصل الإثني أو الجنسية أو العرق أو نوع الجنس.

8- وشددت نائبة المفوضة السامية على أن الجائحة كشفت عن الفجوة الرقمية الموجودة من قبل وفاقمتها، وأشارت إلى أن العديد من البلدان لا تزال متخلفة عن الركب عندما يتعلق الأمر بالتحول الرقمي. ولا تزال بلدان كثيرة تقتصر إلى الأطر القانونية، والمؤسسية وأطر الحكم الرشيد اللازمة التي تحكم استخدام التكنولوجيات الجديدة بما يتماشى مع حقوق الإنسان.

9- وأوصت بوضع حقوق الإنسان في صميم الحوكمة التكنولوجية، استناداً إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي المساواة وعدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُطبّق باستمرار شروط القانونية والمشروعية والضرورة والتناسب. وينبغي أن تتاح للضحايا الذين يعانون من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتبطة بذلك سبل انتصاف قضائية وغير قضائية فعالة. وتتطلب أي تدابير تتدخل مع الحقوق أساساً متيناً في قانون واضح ومتاح للجمهور بشأن خصوصية البيانات وحمايتها، ويجب إلغاء التدابير الاستثنائية تدريجياً، بمجرد انتهاء الأزمة. وينبغي للدول والشركات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشكل منهجي باستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل منع التأثيرات السلبية والتخفيف من حدتها.

10- وفي هذا الصدد، سطت نائبة المفوضة السامية الضوء على مبادرتين أطلقهما الأمين العام، في عام 2020، استجابة للحاجة الملحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وهما النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي. وفي هذا السياق، تعكف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على وضع توجيهات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في استخدام التكنولوجيات الجديدة، يكمل المبادئ التوجيهية القائمة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وكان الهدف من ذلك هو توحيد جهود آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرامية إلى التصدي للتحديات والمخاطر المحتملة للتكنولوجيات الجديدة وتوفير الإرشادات للدول الأعضاء والقطاع الخاص، للتخفيف من الاستخدام الضار للتكنولوجيات بغية تسخير إمكاناتها التمكينية بالكامل.

ثالثاً - موجز المداولات

ألف - مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

11- أشارت السيدة بيغل إلى أن جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى تأثيرها البشري المدمر، عمقت أوجه عدم المساواة وفاقمت أوجه الهشاشة وكشفت عن عجز كبير في الثقة في الحوكمة. وفي حين أن جائحة كوفيد-19 أزعجت الستار عن عواقب نقص الاستثمار في سيادة القانون والتنمية المستدامة، فقد أجبرت الدول أيضاً على الابتكار واستكشاف نهج بديلة. واضطرت الحكومات إلى تكييف الخدمات

وتحويلها بشكل متزايد إلى الإنترنت. وأتاحت جائحة كوفيد-19 فرصة لجعل الحوكمة أكثر تركيزاً على الناس ولوضع عملية النهوض بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في صميم أعمالنا. وسعيًا إلى بناء مستقبل أكثر إنصافاً، كان من الضروري تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة.

12- وقد وضعت المنظمة الدولية لقانون التنمية الابتكار الرقمي في صميم خطتها الاستراتيجية. وعملت المنظمة الدولية لقانون التنمية مع المؤسسات والمجتمع المدني لتعزيز التكنولوجيات الجديدة من أجل تمكين طالبي العدالة، ودعم الحكم الرشيد وتحويل المؤسسات لجعلها تعمل لصالح الناس. وسلّطت السيدة بيغل الضوء على ضرورة دعم الابتكارات الرقمية المستهدفة التي تجعل المؤسسات أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تلبية احتياجات المجتمعات. وعلاوة على ذلك، من الضروري دعم المنصات الاجتماعية والتكنولوجيات الرقمية لتمكين الناس من الحصول على حقوقهم. وإضافة إلى ذلك، برزت ضرورة تعظيم الدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد ومكافحته. وهذا أمر أساسي لضمان حوكمة تتسم بالشفافية ومن شأنها أن تعيد بناء الثقة في المؤسسات.

13- ولا تقتصر إمكانات التكنولوجيات الجديدة على الحكم الرشيد، بل يمكن أن تعمل الابتكارات الرقمية كعامل تمكين شامل لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويمكن للبيانات المفتوحة أن تكون عاملاً محركاً لسياسات أكثر استتارة واستجابة، مما يساعد على ضمان وصول أوسع في مجالات مثل التعليم والصحة والعدالة. ويمكن أن تساعد أدوات الرصد الرقمية في التنبؤ بالتهديدات العالمية والتخطيط لها وتصميم برامج بناء السلام القائمة على البيانات. فالتكنولوجيات أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

14- وعلى جانب آخر، تناولت السيدة بيغل أيضاً المخاطر التي تأتي مع التكنولوجيات الجديدة. وأشارت إلى أن العالم الرقمي غير منظم بشكل عام. ومن هذا المنطلق، كان تسخير البيانات الرقمية من أجل الصالح العالمي تحدياً رئيسياً للحكومة. وإذا لم توزع التكنولوجيات الجديدة وتنظم بطريقة منصفة، فإنها قد تزيد من تفاقم الفجوة الرقمية. وعلى سبيل المثال، يقل احتمال اقتناء النساء هواتف ذكية بنسبة 20 في المائة عن هذه النسبة بين الرجال، ويقل أيضاً احتمال استخدامهن الإنترنت بنسبة 20 في المائة مقارنة بالرجال. وبالمثل، يقل بكثير احتمال حصول المجتمعات الريفية والمعزولة على التكنولوجيات والمنصات عبر الإنترنت عن احتمال حصول المجتمعات الموجودة في المدن عليها. وتؤدي سيادة القانون دوراً قوياً في تحقيق مستقبل رقمي، مفتوح وحر وآمن للجميع، وضمان أن يكون استخدام التكنولوجيات عادلاً ومنصفاً، بما في ذلك بالنسبة للسكان الضعفاء والمهمشين. ولسيادة القانون دور هام أيضاً في ضمان ألا تصبح الفجوة الرقمية الوجه الجديد لعدم المساواة بين الجنسين، ويمكنها أن تشجع عمليات تتسم بالشفافية لشراء التكنولوجيات الجديدة. وتساعد سيادة القانون من خلال تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان، على ضمان أن تكون السياسات النازمة لهذه التكنولوجيات غير تمييزية. وعملت سيادة القانون على تهيئة البيئة المواتية لجني ثمار التكنولوجيات، وحدث في الوقت ذاته من خطر اقتصار فوائدها على القلة.

15- وختاماً، أوصت السيدة بيغل بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان فيما يلي: وضع سيادة القانون في صميم مناقشاته واعتماد نهج محوره الإنسان إزاء الابتكار الرقمي؛ وتبادل أفضل الممارسات في استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، بطرق، منها تعزيز قدرات موظفي العدالة؛ وضمان تنظيم استخدام التكنولوجيا من خلال أطر قانونية وسياساتية واضحة تحترم حقوق الإنسان؛ وتعزيز التمكين الرقمي إلى جانب الابتكار الرقمي، مع التركيز على زيادة النفاذ الرقمي ومحو الأمية لدى الفئات الضعيفة من السكان؛ وتعزيز النهج المتعددة التخصصات لإدارة البيانات؛ وتشجيع استخدام البيانات المصنفة في صنع السياسات.

16- ودفع السيد بايك بأن التكنولوجيات الجديدة لديها إمكانات كبيرة للإسهام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لكنها تطرح في الوقت نفسه تحديات كبيرة أمام هذه الحقوق. ومن المتوقع أن تعود التكنولوجيات الجديدة بالفائدة على جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص الضعفاء، مثل كبار السن، والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وأثناء الجائحة، كان من المستحيل لولا التكنولوجيات الجديدة الموازنة بين العزلة المادية والحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن عدم التمكين هو أيضاً احتمال من احتمالات ما تحمله التكنولوجيات الجديدة. وقد جعلت الجائحة الناس أكثر اعتماداً على الإنترنت، مما أدى إلى تسريع الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخل المجتمعات. وحيث إن الإنترنت أصبحت الطريقة الأساسية للاتصال والحصول على المعلومات، أصبحت الشرائح الضعيفة من السكان التي تقتصر على النفاذ الرقمي أكثر عرضة لخطر انتهاك حقها في الصحة وغيره من حقوق الإنسان الخاصة بها. ومن المرجح أن يستمر التفاوت في التمكين الذي تتيحه التكنولوجيات، وهو أمر سيؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وخلق أشكال جديدة من الضعف.

17- وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الجديدة تجعل مختلف الخدمات العامة أكثر فعالية وأرخص ثمناً وتجعلها قائمة على المشاركة، وعلى الرغم من أنها تعزز المواطنة الديمقراطية بالسماح بعمليات صنع قرار قوامها الشفافية والديمقراطية، يمكن استخدامها أيضاً لتقييد الحق في حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات والحق في حرية التجمع السلمي. وقد قيدت الحكومات الحقوق من خلال إغلاق خدمات الإنترنت أو منع الوصول إلى الموارد عبر الإنترنت بشكل انتقائي، ومن خلال الرقابة على وسائل الإعلام واضطهاد الناس بسبب التعبير عن آرائهم عبر الإنترنت.

18- وحولت مؤسسات حكومية كثيرة أنشطتها إلى الفضاء الافتراضي. وعلى سبيل المثال، دافعت قاعة المحكمة الافتراضية عن الحق في اللجوء إلى القضاء وفي المحاكمة العادلة لضحايا الجريمة. واستخدم الطبيب عن بعد وتقديم الخدمات الصحية عن بعد كخدمات للرعاية الصحية من أجل تبادل المعلومات اللازمة لتشخيص الأمراض وعلاجها والوقاية منها. غير أن هذا التحول قد أثار أيضاً شواغل إضافية فيما يتعلق بالخصوصية، والمساءلة وحماية البيانات وأدخل مجموعة من المشاكل الجديدة في مجال حقوق الإنسان. ولا يمكن التوفيق بسهولة بين نماذج الحوكمة التي تعتمد على بيانات المستخدم وبين حماية حق الأفراد في الخصوصية والتقليل إلى أدنى حد من الإفصاح عن البيانات الشخصية عبر الإنترنت.

19- وقدم السيد بايك معلومات عن النتائج الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن التأثيرات، والفرص والتحديات المحتملة للتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي سلمت فيه اللجنة بأن التكنولوجيات ينبغي أن تصمم من منطلق فهم سليم للإطار الدولي لحقوق الإنسان. ومن الضروري اتباع نهج كلي ومتوازن لتعزيز الفهم المشترك لأثار حقوق الإنسان على التكنولوجيات الجديدة وتضييق الثغرات في الإطار القائم لحقوق الإنسان. وسلطت اللجنة الضوء على أن التكنولوجيات يمكنها هي نفسها، وليس مستخدموها وحدهم، أن تؤثر في حقوق الإنسان، لأنها تؤثر في صنع السياسات ويمكن أن تقيد الحريات الفردية، ويمكنها أن تؤثر تأثيراً خفياً لكنه قوي على المجتمعات البشرية. ومن الأهمية بمكان منع التحيز المتعمد من أن يكون مدمجاً في التكنولوجيات لمنع ما يترتب على ذلك من نتائج غير مقصودة. وسلط السيد بايك الضوء على التأثير طويل الأجل لإساءة استخدام التكنولوجيات، لا سيما إذا أسيء استخدامها لأغراض الرقابة الاجتماعية. ولا يمكن فهم تأثير النظم التكنولوجية في حقوق الإنسان أو تناولها بشكل منعزل. فالمشاكل لا تحدث بسبب نوع واحد من التكنولوجيات، بل بسبب موجات واسعة من الابتكار تجتاح العديد من مجالات المعرفة الإنسانية.

وفهم هذا الترابط ضروري لضمان تعزيز فوائد التكنولوجيات الجديدة مع منع أو تخفيف التأثير السلبي المحتمل في حقوق الإنسان.

20- وستستفيد آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من إتاحة أداة موحدة لتبادل المعلومات حتى يتسنى تنسيق عمل أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن هذه المسألة تنسيقاً أفضل مع وضع نهج شامل.

21- وأعرب السيد سمارت لارين عن قلقه إزاء استخدام التكنولوجيات الجديدة. وعلى الرغم من أن استخدامها كان ضرورياً للسيطرة على انتشار الجائحة، فقد جاء استخدامها على حساب تقويض حقوق الإنسان عندما لم تستخدم في إطار قانوني يشمل حقوق الإنسان. ومن هنا تأتي الحاجة إلى لائحة متماسكة من شأنها التحكم في أي استخدام للتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تحد من حقوق الإنسان أو تعوق التمتع بها. ومن الضروري أن تيسر أي أطر تشريعية أو تنظيمية التمتع بحقوق الإنسان عوضاً عن تقويضها. وفي بعض الحالات، انتهى الأمر بالحكومات إلى تعريض حقوق الإنسان الأخرى للخطر، عوضاً عن منع الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة. ولذلك، ينبغي للدول أن تنظم مسؤولية شركات التكنولوجيا في إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي حددت "مزيجاً ذكياً" من التدابير الرامية إلى تنظيم الشركات.

22- وقدم السيد سمارت لارين أمثلة على الإطار التنظيمي الذي استحدثته حكومة شيلي والذي استفاد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وشملت هذه الأمثلة، خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومشروع قانون الحقوق العصبية، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، ومشروع قانون لإنشاء منظم للبيانات، ومشروع قانون لتنظيم المنصات الرقمية، والإصلاح الدستوري، الذي يتضمن معايير بشأن "الدستورية الرقمية". ويمكن اعتبارها مجموعة من المبادئ أو القيم التي تدرس الاستجابات المعيارية الأساسية للتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

23- وأشار إلى بعض أوجه القصور في تلك الأطر، مثل محدودية الإشارة إلى حقوق الإنسان، وعدم كفاية التشاور مع المجتمع المدني، والمخاطر المحتملة على حرية التعبير، لكنه لاحظ بعين الإيجاب أن مقترح الإصلاح الدستوري قدم معايير تتعلق بحرية التعبير والمعلومات، وأرسى الحق في حصول الجميع على التوصيلية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الحق في المشاركة في فضاء رقمي خال من العنف.

24- وإلى جانب إدماج معايير الخصوصية وحرية التعبير والمعلومات، أقر مشروع الدستور بعناصر أخرى ذات أهمية حيوية للدستورية الرقمية، مثل حياد الشبكة، والتزام الدولة بردم الثغرات القائمة في إمكانية الوصول إلى الفضاء الرقمي وأجهزته وبنية التحتية واستخدامه والمشاركة فيه، فضلاً عن تحديد آليات لتحديث عملياتها وتنظيمها، وتكييف أدائها مع الظروف الاجتماعية والبيئية والثقافية لكل منطقة.

25- وينبغي النظر إلى هذه العمليات المختلفة على أنها فرص سانحة لإنشاء آلية متماسكة لتنظيم التكنولوجيا في شيلي.

26- وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان جزءاً من هذا التوجيه، لأنها توفر نهجاً شاملاً وعملياً للتصدي للمخاطر الكامنة.

27- وعلاوة على ذلك، فإنها توفر إطاراً لمعالجة ثغرات الحماية التي نتجت عن التكنولوجيات الرقمية.

28- ويمكن للدول أن تعتمد على المبادرات الطوعية في الحالات التي لا يؤدي فيها السلوك المتوقع إلى تفويض شرعية الإطار المعياري العام. وعلى الدول في الوقت نفسه، أن تضمن اتساق السياسات وحماية الناس من الأضرار التي تنطوي عليها شركات التكنولوجيا.

29- وأفادت السيدة سيانيتيسا بأن الحكومات اتخذت مجموعة من التدابير استجابة للتحديات التي تفرضها الجائحة، واعتمدت في كثير من الأحيان على تكنولوجيات لم تختبر أو لم تختبر بشكل جيد، دون بذل العناية الواجبة اللازمة ودون إنفاذ الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان إنفاذاً فعالاً. وقد أدى ذلك إلى قصر النظر في اتخاذ القرارات مع القليل من الاهتمام بما هو مطلوب لاستجابة فعالة في مجال الصحة العامة ومحدودية في فهم تأثير ذلك في الأفراد والمجتمعات، ولا سيما أولئك الذين هم في أوضاع ضعيفة.

30- وما من شك في أن أوجه التقدم التكنولوجي يمكن أن تساعد في الاستجابة لحالات الطوارئ وتحسين حياة الناس ولها تأثير هائل في العالم. غير أنه يتعين دائماً حماية حقوق الإنسان في هذه العملية. وهناك حاجة ملحة للتفكير في دور البيانات والتكنولوجيا في الاستجابة للجائحة، وللاعتناء على عمليات مراجعة الحسابات والتقييم القائمة على الأدلة؛ فكيف تم تنظيم هذه السياسات والممارسات؛ وكيف أثرت في التحولات الطويلة الأجل في السياسات والممارسات.

31- ووثقت المنظمة الدولية لحماية الخصوصية استغلال بيانات الأشخاص والاندفاع لإدخال مختلف التكنولوجيات التي تنتهك الخصوصية دون تقييم فعاليتها أو تأثيرها. وكان القطاع الخاص أداة أساسية في الحث على العديد من هذه الحلول والدفع بها، بما في ذلك المنتجات والخدمات والحلول الكثيفة البيانات. وتشمل الأمثلة، مشاركة الشركات في تطوير تطبيقات تتبع المخالطين، دون النظر بالضرورة في تأثيرها على الخصوصية وحماية البيانات؛ وتشغيل شركة لتحليل البيانات تقدم حلولاً لإدارة البيانات الصحية دون أي شفافية بشأن ما يستتبعه ذلك؛ وبيع حلول التكنولوجيا التعليمية للتعليم عن بعد، دون تقييم التأثير الضروري في حقوق الطفل.

32- وباتت الجائحة مرتعاً خصباً لقطاع الشركات لبيع الحلول التكنولوجية الجديدة والقديمة وإقامة شراكات جديدة مع الحكومات. وعلى الرغم من أن هذه الشراكات ليست جديدة كلياً، فقد اتخذت شكلاً جديداً، أصبحت فيه الأطراف أكثر اعتماداً بكثير على بعضها البعض، وهو شكل بنت فيه الدول أنظمة وعمليات جديدة تعتمد كلياً على خدمات شركة واحدة. وانخرطت الشركات الخاصة بصورة متزايدة في أداء ما يفهم على أنه امتياز من اختصاص الدولة، وتمكنت في الوقت نفسه من الحصول على كميات هائلة من البيانات، بما في ذلك في كثير من الأحيان البيانات البيومترية، مثل صور الوجه، التي يمكن أن تستخدمها في خدماتها الخاصة. ولم تهدد بعض الاتفاقات خصوصية الملايين من الناس فحسب، بل وفرت أيضاً بوابة لانتهاك جميع الحقوق الأخرى.

33- ووضعت المنظمة الدولية لحماية الخصوصية مجموعة من الضمانات للدول والشركات للتخفيف من هذه المخاطر. وتستند الضمانات الثلاث والعشرين إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتصنف ضمن ستة مبادئ أساسية وطويلة الأمد في القانون الدولي لحقوق الإنسان وهي: الشفافية؛ وعملية الشراء الملائمة؛ والمشروعية، والضرورة والتناسب؛ والمساءلة؛ والرقابة؛ والانتصاف. وتسعى الضمانات إلى وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

34- وأدت الاستجابة للجائحة إلى تسريع إدخال تكنولوجيات المراقبة ورقمنة عملية تقديم الخدمات العامة وأتمتتها. وفي معظم الحالات، تعتمد الحكومات على الشركات الخاصة للحصول على

التكنولوجيات، وتعتمد عليها بصورة متزايدة لتقديم هذه الخدمات. ولم يقتصر هذا الاتجاه ببذل العناية الواجبة والضمانات المناسبة في مجال حقوق الإنسان، مما أدى إلى استبعاد من هم في أشد الحالات ضعفاً، وإلى نتائج تعسفية فضلاً عن انعدام الشفافية، واستغلال كميات هائلة من البيانات الشخصية من جانب الشركات الخاصة. وأوصت السيدة سيانتيستا مجلس حقوق الإنسان وآلياته بمعالجة هذه الشواغل عن طريق رصد الامتثال للإطار الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعن طريق تقديم إرشادات للدول والشركات بشأن كيفية تطبيق هذا الإطار عند إدخال تكنولوجيات جديدة.

باء - مناقشة تحاورية

35- أثناء الجلسة العامة، تكلم ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة التالية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية: الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا(متحدثاً أيضاً باسم كندا، ونيوزيلندا)، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وبنغلاديش، وبولندا(متحدثاً أيضاً باسم أستراليا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وشيلي)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، والكاميرون، وكمبوديا(متحدثاً باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وكوبا، ولاتفيا(متحدثاً أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وليتوانيا، والنرويج)، وماليزيا، وملديف، ونيبال، والهند؛ والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ولجنة الحقوقيين الدولية، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، ورابطة شنشي للمتطوعين الوطنيين.

36- ولم تتمكن الوفود التالية من الإدلاء ببيانات بسبب ضيق الوقت: باراغواي، وتوغو، وتيمور - ليشتي، والسلفادور، والسنغال، والعراق، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكمبوديا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وترد في هذا التقرير البيانات الخطية الواردة⁽²⁾.

37- وسلط المتحدثون الضوء على الوضع غير المسبوق وغير المتوقع الذي خلقته الجائحة. فقد مرّ العالم بأزمة صحية استثنائية اختبرت النظم الصحية الوطنية، وطرحَت الجائحة تحديات استثنائية لم تكن أي دولة مستعدة لها. ولم تختبر الجائحة النظم الصحية والاقتصادية فحسب، بل اختبرت أيضاً قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات الشاملة.

38- وسلط عدة مشاركين الضوء على الحالة الخاصة لبعض البلدان والأقاليم. وأشار إلى أن للجائحة أثراً غير متناسب على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي لديها قدرة أقل على الوصول إلى حلول تكنولوجية لهذه الجائحة، وكذلك على الأشخاص المقيمين في مناطق النزاع، التي دمرت فيها بالفعل الأعمال العدائية وغيرها من الأزمات الخدمات الصحية والأساسية.

39- وشددت بعض الوفود على أن الجائحة أظهرت أننا نعيش في نظام اقتصادي غير عادل يتسم بتركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، وغالباً ما يعطي الأولوية للربح على الحياة. وعلى نفس المنوال، شدد عدة متحدثين على أن الجائحة قد زادت من تفاقم عدم المساواة على المستوى العالمي. وأشار البعض

(2) تتاح جميع البيانات في الرابط التالي:

<https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/50/Pages/Statements.aspx?SessionId=59&MeetingDate=22/06/2022%2000:00:00>

إلى أنه يتعين على حكومات الجنوب أن تتغلب على الضائقة الإضافية التي فرضت عليها بسبب النظام الاقتصادي الدولي غير العادل. ولم يعمل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي حسب الحاجة بسبب القومية اللقاحية وبسبب تخزين اللقاحات من قبل الدول المتقدمة.

40- وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك الحصار، التي لم يتم الإبقاء عليها في بعض الحالات فحسب، بل تم تكثيفها أيضاً أثناء الجائحة. وكانت هناك عقبات أمام التصدي للتحديات العديدة التي فرضتها الجائحة. وفي هذا الصدد، ذكرت تلك الوفود أن الجزاءات المفروضة على بعض الدول منعتها من السداد، مما أعاق محاولاتها الحصول على اللقاحات، وأدى إلى عدم تمكن مرفق كوفاكس من الوفاء بالتزاماته تجاه بعض الدول النامية.

41- وشدد المشاركون على أن الجائحة أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتفاوتات الموجودة من قبل، ولا سيما في البلدان النامية، مثل الفجوة بين الجنسين وتمهيش النساء والفتيات وكبار السن. وتمتد الفجوة الرقمية أيضاً على طول الخطوط بين المناطق الحضرية والريفية، والأغنياء والفقراء، ومن يملكون ومن لا يملكون. وهناك حاجة إلى نهج تراعي الإعاقة والعمر والنوع الاجتماعي في كل من حملات الصحة العامة عبر الإنترنت وخارجها.

42- وأعرب المتحدثون عن قلقهم إزاء التكلفة والمعاناة البشرية، والاضطراب الشديد الذي يلحق بالمجتمعات والاقتصادات، والتأثيرات المدمرة في التمتع بحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلط المشاركون الضوء على أن الجائحة فرضت تحديات كثيرة أمام الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان، وأهمها الحق في الحياة والحق في الصحة. وأكدوا أيضاً أن تدابير الطوارئ الاستثنائية والمؤقتة قيدت الحريات الفردية، مثل حرية التنقل والحصول على الخدمات العامة.

43- وأشار المتحدثون أيضاً إلى أن الجائحة أظهرت مدى اعتماد العالم على تكنولوجيات المعلومات. وقد تسببت الجائحة في طفرة غير مسبوقة في استخدام التكنولوجيا بطرق جديدة ومبتكرة، مثل استخدام تطبيقات تتبع المخالطين، ورقمنة الإجراءات الإدارية، والعمل عن بعد، والتعلم عن بعد. وأصبحت الخدمات العامة عبر الإنترنت، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والعمل عن بعد والشعائر الدينية المتلفزة، واقعا جديداً لكثير من الناس. وأشار أحد المتحدثين إلى أن التكنولوجيا قد عجلت بتطوير لقاح أنتج بسرعة أكبر من أي وقت مضى.

44- وأشار عدة متحدثين إلى أن الجائحة كشفت عن خطر المعلومات المغلوطة وسرعة انتشارها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقوضت الثقة في الحكومات والخدمات العامة. ورأت بعض الوفود أن جمع البيانات سمح بتتبع انتشار الجائحة، ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى انتهاكات للحق في الخصوصية. وفي بعض الحالات، استخدمت تكنولوجيات جديدة في المراقبة غير القانونية، مما حدّ من الحق في التعبير والرأي، فضلاً عن الحق في حرية التجمع السلمي. ويتسم الحكم الرشيد والنظام القانوني الفعال بأهمية قصوى في ضمان حقوق الإنسان ومكافحة المعلومات المضللة. وأشار أحد الوفود إلى خطر التمييز والتحرش الرقمي، بما في ذلك ضد النساء والفتيات، إذا لم تكن هناك إدارة جيدة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وأشار وفد آخر إلى القيود المفروضة على حركة الأشخاص والإغلاق الانتقائي للأعمال التجارية والمكاتب الحكومية وتأثير ذلك في التمتع بحقوق الإنسان.

45- وأشار أحد المتحدثين إلى أن هناك من بين التكنولوجيات الناشئة، أنظمة مراقبة جماعية، وأنظمة التعرف البيومترية، وأجهزة التكنولوجيا العصبية، فضلاً عن نظم تنبؤية للسلوك تستند إلى الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرارات الآلي، وذلك في الغالب دون أن يكون هناك نقاش بشأن أطر الحوكمة الفعالة وتأثيرها في حقوق الناس. وأشار المتحدث نفسه إلى أن بعض القيود مسموح بها، بقدر ما تكون متوافقة

مع الالتزامات الدولية للدول وضرورية في مجتمع ديمقراطي، وبقدر ما تولي صياغتها الاعتبار الواجب لتأثيرها في أضعف الفئات. ويتعين أن تمثل التدابير التكنولوجية التي تنطوي على قيود على حقوق الأفراد لمبدأي التناسب والزمانية "للشخص" وأن يكون لها غرض مشروع يمثل امتثالاً صارماً لأهداف الصحة العامة والحماية الشاملة. ويجب أن يكون لها إطار تطبيق محدود أو محدد زمنياً وآليات شفافية مناسبة، ويجب ألا تطبق على جميع الناس بشكل عشوائي. وينبغي أن يرصد بشكل خاص تطبيق التكنولوجيات عالية الخطورة، مثل آليات التعرف البيومتري عن بعد في الأماكن العامة.

46- ويمكن للتكنولوجيات الجديدة، إذا ما استخدمت على نحو مسؤول، أن تعزز المؤسسات العامة وتزيد من شفافيتها أو قدرتها على الاستجابة بحيث تخدم مواطنيها في نهاية المطاف على نحو أفضل.

47- وسلط المتحدثون الضوء على أن الحكومة التي تعمل استناداً إلى أسس الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة تدعم حماية حقوق الإنسان، لا سيما عندما تواجه أزمات غير مسبقة مثل الجائحة. وأشاروا إلى أن الالتزام بالحكومة الفعالة والشاملة، التي تمكنها المؤسسات القوية والاستخدامات الفعالة للتكنولوجيات الجديدة، سيكون جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة للأزمات المستقبلية. وعلى نطاق أوسع، أكدت بعض الوفود من جديد أن الحكم الرشيد وحقوق الإنسان يعزز كل منهما الآخر وأن من المتعذر احترام حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة مستدامة من دون الحكم الرشيد؛ وعلى هذا النحو، فإن الحكم الرشيد يشكل أساساً وشرطاً لا غنى عنه لإعمال حقوق الإنسان إعمالاً تاماً. وأشارت عدة وفود إلى تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، أي سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات السكان، من أجل استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية على النحو الأمثل. وسلط المتحدثون الضوء أيضاً على أهمية مكافحة الفساد.

48- وشدد مشاركون عدة على أن الحكم الرشيد أمر أساسي وأن التكنولوجيات الجديدة أداة مفيدة في التصدي للتحديات، وضمان الأعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي الحكم الرشيد أهمية أكبر في حالات الطوارئ الصحية العامة، مثل الجائحة.

49- وشدد بعض المتحدثين على أهمية اتباع نهج "يشمل الحكومة بأسرها" و"المجتمع بأسره" أو "المجتمع المحلي بأسره" في الاستجابة للجائحة، مسلطين الضوء على مبادئ الشفافية والمسؤولية والمشاركة. وتتطلب زيادة مزايا التكنولوجيات الجديدة والناشئة إلى أقصى حد والتقليل من مخاطرها إلى أدنى حد، اتباع نهج شامل لعدة قطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة يحترم حقوق الإنسان ويعالج ثغرات الحماية.

50- وأقر أحد الوفود بأهمية وجود شبكة إنترنت حرة ومفتوحة وشاملة وقابلة للتشغيل المتبادل لتمكين الأفراد من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم وممارسة حرياتهم الأساسية ومساءلة الحكومة.

51- وسلّم بعض المتحدثين بالدور الهام للمجتمع المدني، الذي عززت مشاركته النشطة ثقة الجمهور في التدابير الوطنية الرامية إلى بلوغ هدف تقديم الخدمات وبالتالي منح الحقوق للجميع.

52- وشدد آخرون على أن الحكم الرشيد في أوقات الطوارئ الصحية العالمية يعتمد أساساً على التعاون والتضامن الدوليين. وأشار أحد المتحدثين إلى أن الجائحة جعلت العالم أكثر قدرة على الصمود، ودفعت البحث والابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا إلى الأمام، ولا سيما لاستدامة تقديم الخدمات العامة.

53- وأيدت معظم الوفود اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التكنولوجيات الرقمية، والحلول التكنولوجية الآمنة والشاملة والقائمة على الحقوق. ومن الضروري ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في استخدام التكنولوجيات الرقمية وتطويرها وتعزيز الشفافية والعناية الواجبة الشاملة بحقوق الإنسان.

54- وشدد متحدثون عدة على أهمية أن تواصل الدول احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وأن تظل القيود المفروضة على الحقوق والحريات ضرورية ومتناسبة وغير تمييزية. وأكد عدد من المتحدثين أهمية الضمانات. وسلط آخرون الضوء على ضرورة تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الجائحة. وشددت مجموعة من المشاركين على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لحالة أضعف قطاعات المجتمع وأكثرها تهميشاً.

55- وتبادلت وفود عدة أمثلة على استخدام التكنولوجيات الجديدة في سياق الجائحة، مثل رقمنة أنظمة العدالة والرعاية الاجتماعية، وجلسات المحاكم الافتراضية وأنظمة إدارة قضايا المحاكم غير الورقية، ومدفوعات الضرائب عبر الإنترنت والخدمات الحكومية الأخرى التي لم تكن لتعمل أثناء الجائحة من دون إدخال التكنولوجيات الجديدة. واستخدمت أيضاً المنصات الرقمية لضمان الإمدادات الغذائية في المناطق الريفية. ومن الأمثلة الأخرى ما يلي: تحويل بدلات وإعانات شبكات الأمان الاجتماعي من خلال العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة؛ وتسجيل التطعيم وجمع البيانات وإصدار الشهادات؛ وأنظمة إدارة الأراضي الرقمية؛ وتطبيقات الهواتف المحمولة لتتبع المخالطين وللتقييم الذاتي؛ وبرامج التطعيم القائمة على التكنولوجيا التي تدعم أنشطة التطعيم في الوقت الحقيقي، بما في ذلك التسجيل للتطعيم؛ ومخزونات اللقاحات وتخزينها؛ وإصدار الشهادات الرقمية؛ وتتبع حالة تطعيم المستفيدين؛ وتوسيع نطاق خدمات التطبيب عن بعد لإتاحة الخدمات الاستشارية عبر الإنترنت والوصفات الإلكترونية؛ والتعلم الإلكتروني؛ وتوزيع الحبوب الغذائية والتحويلات النقدية المباشرة على المستفيدين، بمن فيهم كبار السن والأرامل رجالاً ونساءً والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة؛ وتعزيز التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية؛ واللامركزية؛ وتطبيقات تتبع الإرسال؛ وإنفاذ تدابير تقييد النشاط البدني المشروعة؛ وبرامج المساعدة الاجتماعية والمالية؛ وحيز التخزين السحابي للتعليم الإلكتروني والخدمات الصحية؛ وتعزيز الأمن السيبراني؛ وتوفير خدمات الإنترنت بأسعار مدعومة للمدارس والمستشفيات الأهلية.

56- وأثار أحد المتحدثين الوعي بالتأثير في قطاع العدالة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون والسجون. وفي كثير من الأماكن، أدخلت تكنولوجيات جديدة وتوسعت بسرعة لتيسير جلسات المحاكم الافتراضية ونظم إدارة قضايا المحاكم غير الورقية، مما أدى في نهاية المطاف إلى خفض عدد نزلاء السجون، فضلاً عن الحفاظ على الاتصال الأسري، وتوفير نشاط هادف، وتبادل المعلومات مع الأشخاص في السجون ومع أسرهم.

57- وقدمت وفود أخرى أمثلة على التعاون والتضامن الدوليين في مكافحة الجائحة، مثل التبرعات بالإمدادات الطبية أو التبرعات المالية. وقدم أحد الوفود معلومات عن التزامه بإتاحة إمكانية الحصول العالمي المنصف على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وتوزيعها توزيعاً سريعاً. وأفاد بمساهمته في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 والمشاريع الثنائية وفي مرفق كوفاكس. وأعرب الوفد نفسه عن اقتناعه بأن الإنتاج المستدام للقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص على الصعيدين المحلي والإقليمي أمر أساسي في تحقيق إمكانية الحصول على اللقاحات بشكل منصف وعالمي، وأفاد بدعمه للإنتاج المحلي للقاحات عن طريق تحسين الإطار التنظيمي والقانوني واللوجستي. وأعرب وفد آخر عن امتنانه لجيرانه وشركائه في التنمية والبلدان الصديقة ومرفق كوفاكس لما قدموه من دعم في احتواء الفيروس.

58- ورحب أحد المتحدثين بالتفاوض على "معاهدة بشأن الجوائح" في منظمة الصحة العالمية، ورأى أن المعاهدة ينبغي أن تنص على التزام الدول بوضع ضمانات كافية وفعالة لحقوق الإنسان عند استخدام البيانات والتكنولوجيات لتحقيق الهدف المعلن المتمثل في التصدي للجوائح أو الاستعداد لها.

59- وأشار آخرون إلى أن تذليل الصعوبات المرتبطة بنقل التكنولوجيات والحصول على اللقاحات والعلاج من كوفيد-19، يستلزم بشكل لا غنى عنه تعزيز الإنتاج المحلي للأدوية، والعلاجات واللقاحات وغيرها من التكنولوجيات الطبية. فهناك حاجة إلى اعتماد تدابير ملموسة بشأن نقل التكنولوجيات والعلم وتهيئة قدرات متساوية للبلدان النامية. وأصبحت براءات الاختراع واحدة من أكثر القضايا حساسية وأهمية بالنسبة للحصول على اللقاحات والأدوية.

60- وشدد بعض المتحدثين على دور المجتمع الدولي في دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بوسائل منها نقل التكنولوجيا، في جهودها الرامية إلى البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل، مع السعي إلى تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

61- وسلط متحدثون عدة الضوء على الفجوة الرقمية وضرورة سد هذه الفجوة، بطرق منها الأبجدية الرقمية. ومن الواضح أن الثغرة القائمة على مستوى عدم المساواة في مواجهة التكنولوجيات الرقمية لا يمكن سدها لمجرد تجهيز الأشخاص أو الخدمات بالمعدات. فمن الضروري أيضاً أن يتمكن السكان المستهدفون من استخدام تلك المعدات، وأن يتمتع المستخدمون بالحماية من التهديدات المتعلقة بالأدوات الرقمية، وأخيراً، من الضروري احترام حقوق الأفراد وحياتهم وحمايتهم. وأوصوا بزيادة التعاون الدولي والإقليمي، إلى جانب توفير وسائل التنفيذ لسد الفجوة الرقمية وكفالة الحكم الرشيد.

62- وطرح الوفد أسئلة عدة على المشاركين في حلقة النقاش، منها على سبيل المثال ما الذي يمكن عمله لحماية حقوق الإنسان أثناء الجائحة وبعدها؛ وكيف يمكن للدول التوفيق بين الحاجة الملحة إلى توفير الخدمات العامة وحماية الخصوصية والأمن؛ وكيفية التصدي لمخاطر التقدم التكنولوجي في دعم المجتمعات الشاملة، وكيف يمكن للدول التصدي لها على أفضل وجه؛ وما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس حقوق الإنسان في تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الحوكمة الرقمية؛ وكيفية تبادل الأمثلة العملية عن الطريقة التي يمكن أن يتعاون بها جميع أصحاب المصلحة لاستخدام التكنولوجيات بفعالية وتوفير الخدمات الأساسية لحماية حقوق الإنسان؛ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بتآزر لتمكين وتشجيع تنفيذ ممارسات الحكم الرشيد في البلدان النامية، بهدف تعزيز قدرة السكان الأكثر ضعفاً في العالم على الصمود عند خروجهم من الجائحة؛ وكيف يمكن استخدام التكنولوجيات الجديدة على أفضل وجه لتعزيز الحكم الرشيد، على جميع المستويات، من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتهم، ولدعم جهود التعافي العادلة والشاملة بعد الجائحة؛ وما الذي يمكن القيام به أكثر لضمان نفاذ أكبر وأكثر استدامة إلى التكنولوجيات الرقمية حتى يستفيد منها عدد متزايد من الناس. وتساءل أحد الوفود عن الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تدمج مبادراتها الإقليمية في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة تعزيز الحكم الرشيد. وسأل رئيس مجلس حقوق الإنسان المشاركين في حلقة النقاش عما يمكن أن يفعله المجلس لتحديد الجوانب الإيجابية للتكنولوجيات الجديدة، مع الحماية من تأثيراتها السلبية المحتملة.

جيم - ملاحظات ختامية من المشاركين في حلقة النقاش

63- سلطت السيدة بيغل الضوء على ضرورة تحقيق توازن بين استخدام التكنولوجيات الجديدة وضرورة ضمان عدم إساءة استخدامها. ومن الضروري وضع سيادة القانون في صلب جميع الإجراءات، على الصعيدين العالمي والوطني، واعتماد نهج يركز على الناس إزاء الابتكار الرقمي. والسبيل الوحيد لتحقيق هذا التوازن هو الحوكمة الشاملة، والمساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبناء القدرات، والتعاون بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والامتثال لمعايير حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات والفئات الضعيفة. ويفيد التعجيل بتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

كعامل تمكين لجميع الأهداف الأخرى ويقدم إطاراً لضمان أن توفر التكنولوجيات الجديدة الحماية لحقوق الإنسان وتعزز السلام والتنمية المستدامة.

64- ويؤدي مجلس حقوق الإنسان دوراً رئيسياً في تقاسم التحديات والممارسات الجيدة المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الجديدة. وينبغي للمجلس أن يشدد على الصلة بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على من يعيشون في أشد الحالات ضعفاً. وأخيراً، شددت السيدة بيغل على ضرورة أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن كيفية استخدام تلك التكنولوجيات كقوة في خدمة الصالح العام العالمي.

65- وأوصى السيد بايك بأن يدمج واضعو السياسات قابلية التشغيل التبادلي في أطرهم بحيث يكون للتكنولوجيات الجديدة تأثير إيجابي على نطاق عالمي. ويكتسي هذا النهج التعاوني أهمية بالغة لضمان الموارد اللازمة للاستثمار في الهياكل الأساسية وتضييق الفجوة الرقمية بين الدول.

66- وشدد السيد بايك على أهمية الموازنة بين فرص حقوق الإنسان والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة. فالإفراط في التركيز على تخفيف الضرر يمكن أن يعوق الابتكار. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز الآثار الإيجابية للتكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في البلدان النامية وفي تمكين الفئة السكانية الضعيفة. وعلى الرغم من أن إساءة استخدام المعلومات الشخصية قد تثير شواغل كبيرة، فإن استبعادهم من استخدام التكنولوجيات الجديدة يمكن أن يحرم الناس أيضاً، ولا سيما في البلدان النامية، مثل اللاجئين وعديمي الجنسية، من إمكانية الحصول على المعلومات أو حتى من حقوقهم الأساسية. ومن شأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان أن يضمن شمل جميع الأصوات وجميع السكان.

67- وأبرز السيد سمارت لارين أن حماية حقوق الإنسان ضرورية للحماية من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة. فهناك حاجة إلى نموذج عالمي يطرح سياسات متماشكة بشأن حقوق الإنسان والتكنولوجيات الجديدة. ومن شأن هذا النموذج أن يعزز التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ومسؤوليات الشركات. ومن الضروري إقامة نظام عالمي متسق لتنظيم استخدام التكنولوجيات الجديدة على الصعيدين المحلي والدولي.

68- وأكد السيد سمارت لارين أهمية تعزيز آليات حقوق الإنسان لمواجهة هذه التحديات. وأضاف أن التكنولوجيات الجديدة لا تستخدم في سياق مكافحة الجائحة فحسب، بل أيضاً في التعامل مع التحديات العالمية الأخرى، مثل تغير المناخ.

69- وأعربت السيدة سيانيتيسا عن قلقها إزاء الانتهاكات المحتملة للحق في الخصوصية من خلال التكنولوجيات الجديدة، واستبعاد الفئات الضعيفة عندما يتعلق الأمر بتسليم السلع والخدمات الأساسية واستغلال البيانات الشخصية من قبل الشركات الخاصة. ودعت آليات حقوق الإنسان إلى رصد الجهود الوطنية وضمان امتثالها للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أيضاً أن يدعو إلى الشفافية وإجراءات الشراء الملائمة بالتعاون مع القطاع الخاص.

70- وشددت السيدة سيانيتيسا على ضرورة تحديد الجوانب السلبية والإيجابية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة. وفي هذا الصدد، يتمتع مجلس حقوق الإنسان بوضع فريد يمكنه من تحديد تلك الجوانب والجمع بين مختلف الجهات الفاعلة التي كان لها دور فعال في التصدي للجائحة. ويمكن للمجلس أن يحدد الضمانات الضرورية لدعم حقوق الإنسان في تطبيق التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

رابعاً - ملاحظات ختامية

71- شدد رئيس مجلس حقوق الإنسان، في ختام الجلسة، على أن الجائحة أجبرت المجلس على التوصل إلى طرائق جديدة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة لتمكين الدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من العمل عن بعد مع المجلس. وكان ذلك إنجازاً عظيماً لأنه أتاح للجهات الفاعلة ولضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المقيمين خارج جنيف الفرصة لإسماع أصواتهم.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

72- أفضت الجائحة إلى وضع غير مسبوق وغير متوقع، مما يشكل تحديات كبيرة أمام الحكم الرشيد وأمام تقديم الخدمات العامة وإعمال حقوق الإنسان.

73- وعملت الجائحة على تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر ترسخاً، وزيادة أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وكان لها أثر غير متناسب على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك على الأشخاص المقيمين في مناطق النزاع.

74- واعتمدت الاستجابة العالمية للجائحة اعتماداً كبيراً على تكنولوجيات وابتكارات، كانت في كثير من الأحيان غير مختبرة أو غير مختبرة بشكل جيد، دون بذل العناية الواجبة اللازمة ودون إنفاذ ضمانات حقوق الإنسان إنفاذاً فعالاً. ولكن لا يزال هناك متسع من الوقت لجعل حقوق الإنسان، كجزء من سيادة القانون، أساس الاستجابة التنظيمية.

75- ومن المهم تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الجديدة، مع الحماية من التأثيرات السلبية المحتملة لهذه التكنولوجيات وإساءة استخدامها، حيث يمكن أن تستخدمها الحكومات ومؤسسات الأعمال والأفراد لتضييق الحيز المدني، والمشاركة في المراقبة الجماعية، وتقويض حقوق السكان الضعفاء، وجمع البيانات بشكل غير قانوني، ونشر خطاب الكراهية، والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة، ولا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وانتهاك مجموعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية، والحق في حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن الحق في التجمع السلمي.

76- وكشفت الجائحة عن ضعف أو انعدام أوجه حماية الخصوصية المرتبطة بجمع البيانات الشخصية على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص، يثير استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على نحو منقوص التنظيم أو غير منظم العديد من المخاوف التي ينبغي معالجتها من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان تطبيقاً صارماً.

77- وهناك حاجة ملحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي ومسؤولية شركات التكنولوجيا بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في صلب الحوكمة التكنولوجية.

78- وينبغي للدول تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في استخدام التكنولوجيات الجديدة، ومكمل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

79- وينبغي للدول ومؤسسات الأعمال بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشكل منهجي باستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل منع التأثيرات السلبية والتخفيف من حدتها.

80- وينبغي أن تتاح للضحايا الذين يعانون من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتبطة بذلك سبل انتصاف قضائية وغير قضائية فعالة.

81- ولا غنى عن الحكم الرشيد لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما يشمل تطوير التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. وتمثل مبادئ حقوق الإنسان والمجتمع المدني النشاط وشبكة الإنترنت المفتوحة أموراً هامة لضمان الثقة في الحكومات.

82- وكشفت التكنولوجيات الجديدة عن وجود فجوة رقمية فيما بين البلدان وداخلها ووسعت نطاقها، مما أثر في المقام الأول في أضعف الفئات والأفراد، ولا سيما في البلدان النامية. ويجب على الدول أن تعالج الأشكال العديدة للفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها وأن تكفل المساواة في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا للجميع، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أشد الحالات ضعفاً. وينبغي للدول أن تعزز التعاون والتضامن الدوليين في مكافحة الجائحة والتعافي منها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جهودها للتعافي بعد جائحة كوفيد.

83- وثمة حاجة إلى مواصلة بحث الموضوع داخل مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان، بغية تحديد الممارسات الجيدة وتقديم التوجيه للدول والشركات بشأن كيفية تطبيق إطار لحقوق الإنسان عند إدخال تكنولوجيات جديدة.

المرفق

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الأرجنتين، وأرمينيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبولندا (أيضاً باسم أستراليا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وشيلي)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا، ولاتفيا (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وليتوانيا، والنرويج)⁽¹⁾، وماليزيا، ونيبال، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

إثيوبيا، وأستراليا (أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وبنغلاديش، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وكمبوديا (أيضاً باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وملديف

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمات حكومية دولية

الاتحاد الأوروبي

منظمة الدول الأمريكية

منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ولجنة الحقوقيين الدولية، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، ورابطة شنشاي للمتطوعين الوطنيين.

(1) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.